المفوضية الأوروبية

الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية

بروكسل، في 2022/05/18

JOIN (2022) 13 final

بيان مشترك إلى البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي

شراكة استراتيجية مع الخليج

1. مقدمة

يُعتبر الخليج منطقة جوار دينامية وبوابة مهمة بين أوروبا وآسيا وإفريقيا. يترتب على وضع الأمن والاستقرار في منطقة الخليج نتائج مباشرة على الاتحاد الأوروبي. والشيء نفسه بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، فلديه الكثير ليقدمه للشركاء الخليجيين، بصفته أكبر سوق موحدة وكتلة تجارية ومستثمر في العالم، فضلاً عن كونه قائداً في مجال البحث والابتكار، ووسيطاً مهماً ومناصراً قوياً لتعددية الأطراف والديموقراطية والتحول الاجتماعي، من بينها حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

في أوقات انعدام الأمن والتحديات البالغة للنظام العالمي القائم على القواعد سواءً في أوروبا أو منطقة الخليج، وبينما يواجه العالم تبعات العدوان الروسي على أوكرانيا وجائحة كورونا، فضلاً عن الضرورات الملحة للتحول الأخضر والرقمي، يتوقع الاتحاد الأوروبي الاستفادة كثيراً من الشراكة القوية والاستراتيجية مع مجلس التعاون الخليجي والدول الأعضاء به[1].

من بين المسائل ذات الاهتمام المشترك زيادة علاقات التجارة والاستثمار ومكافحة التغير المناخي وضمان الصحة العالمية وأمن الطاقة والتحول الأخضر السلس وتلبية متطلبات التنمية العالمية المتزايدة والاحتياجات الإنسانية، فضلاً عن تعزيز السلم والاستقرار وتهدئة التوترات في المنطقة ككل. ستزيد الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي والدول الأعضاء به من معدلات الازدهار والأمن لكلا الشريكين، وتحدث تغييراً ملموساً من أجل مواجهة التحديات الدولية. تستكمل تلك الشراكة ما بدأته العلاقات التقليدية القوية الموجودة بالفعل بين دول مجلس التعاون كلٍ على حدة والدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي. كما يمكن أن يُعتبر اشتراك بقية الدول الخليجية المحورية في الشراكة تطويراً للعلاقات المثمرة.

تؤدي العلاقات القوية مع منطقة الخليج دوراً محورياً في تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأوروبي؛ لتسريع تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري الروسي، والانتقال نحو التحول الأخضر REPowerEU[2]، واستكمال استراتيجية الاتحاد الأوروبي الخارجية للطاقة[3]. والتي تتضمن العديد من الموضوعات المهمة، مثل زيادة واردات الغاز الطبيعي المسال، وتدابير استقرار أسواق النفط والتعاون في مجال الهيدروجين وكفاءة الطاقة، فضلاً عن تسريع نشر الطاقة المتجددة.

تُعد التطورات الأخيرة في الخليج مُشجعة؛ فقد سهلت نهاية الشقاق داخل مجلس التعاون الخليجي عام 2021 استئناف التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون وتوسيعه. كما توفر التغيرات المجتمعية والاقتصادية الواعدة الجارية في دول المجلس، المستندة إلى جداول الأعمال (الرؤى) التحولية الطموحة وتطوراتها اللاحقة مجموعة واسعة من فرص التعاون والاستثمار. فضلاً عن ذلك، يمكن للاختتام الإيجابي لمحادثات فيينا، والتي تهدف لتسهيل عودة الولايات المتحدة لخطة العمل الشاملة المشتركة واستئناف التنفيذ الكامل لكافة التزامات الولايات المتحدة وإيران تجاه الخطة، أن تشكل منصة لتعزيز الجهود الرامية لتهدئة التوترات وبناء الثقة في المنطقة ككل.

ونظراً لكثرة التطورات التي حدثت منذ إبرام اتفاق التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي عام 1989[4]، والحاجة للمزيد من التعاون الشامل والقوي؛ يعتزم الاتحاد الأوروبي إقامة الشراكة مع منطقة الخليج وتنشيط التعاون من خلال شراكة استراتيجية متينة وأطر مؤسسية قوية.

---

1 مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة الكويت، دولة قطر، سلطنة عُمان، الإمارات العربية المتحدة.

2 بيان المفوضية، REPowerEU: العمل الأوروبي الموحد لإيجاد مصادر طاقة أقل تكلفة وأكثر أمناً واستدامة، 8.3.2022 ,108 (2022) COM.

3 البيان المشترك حول تواصل الاتحاد الأوروبي الخارجي للطاقة في ظل عالمٍ متغير، 18.5.2022 ,23 (2022) JOIN.

4 https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=celex%3A21989A0225%2801%29

لذا؛ يعرض البيان المشترك هذا[5] إقامة شراكة أقوى في سلسلة من مجالات السياسات الرئيسية، ويضع عدداً من المقترحات الملموسة للاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي والدول الأعضاء به من أجل تعزيز تعاونهم في المجالات ذات الاهتمام المشترك، مع التركيز الواضح على التوصل إلى النتائج.

2. شراكة من أجل الازدهار

يمثل الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي معاً 20% من حجم الاقتصاد العالمي، و17.5% من إجمالي التجارة العالمية، ويغطيان أكثر من نصف الاستثمارات العالمية المباشرة. في عام 2020، كان الاتحاد الأوروبي أكبر شريك استيرادي بنسبة 17.8%، ورابع أكبر شريك تصديري بنسبة 6.9% لمجلس التعاون الخليجي[6]. حيث تُعد علاقات التجارة والاستثمار المميزة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون والدول الأعضاء به من المسائل ذات الاهتمام المشترك القوي، والتي تزداد أهميتها وإمكانياتها الواضحة. يكتسب الأمر أهمية أكبر في ظل السياق الجيوسياسي سريع التغير؛ حيث يتعين على الاتحاد الأوروبي بناء تحالفات ومنصات تعاون بغية تحقيق أهدافه، وتعزيز استقلاليته الاستراتيجية. وبالإشارة إلى العدوان الروسي على أوكرانيا، سيسعى الاتحاد الأوروبي جاهداً لبناء علاقات أقوى مع مجلس التعاون من أجل الوصول إلى مصادر بديلة للطاقة، من بينها الطاقة المتجددة.

واستناداً إلى ترتيب التعاون المُبرم عام 1989، انخرط الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في محادثات حول اتفاق التجارة الحرة، والتي توقفت عام 2008، ويرجع ذلك أساساً إلى اختلاف مستوى الطموح حول بعض النقاط الرئيسية. ومنذ ذلك الحين، تطور إطار الاتحاد الأوروبي لاتفاقيات التجارة الحرة ويشمل حالياً أحكاماً طموحة حول التنمية المستدامة وحقوق العمال والتخلص التدريجي من رسوم التصدير، وغيرها من التدابير التي تشوه التجارة والاستثمارات. تتواصل المشاورات على مستوى الخبراء من أجل زيادة تعزيز التفاهم المتبادل للمواقف، في ضوء المفاوضات الممكنة للتوصل لاتفاق تجاري يمكنه معالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك، والتي تشمل تحسين بيئة التجارة والاستثمار والتعاون في المجال التنظيمي والجمركي، بالإضافة إلى أهداف التنمية المستدامة. كما سوف يستعرض الاتحاد الأوروبي طرق تعميق الشراكة الاقتصادية وتعزيز الحوار القائم حول التجارة والاستثمار بين الجانبين، ورفع مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية، والتي تشمل المحددات الجغرافية، فضلاً عن تعزيز التعاون في المسائل المتعلقة بالجمارك ومكافحة الاحتيال، من بينها مكافحة التزوير والتهريب، ودعم الطاقة المتجددة والطاقة وكفاءة الموارد والتجارة الرقمية وتعزيز سلاسل التوريد العالمية والمستدامة. سينسق الاتحاد الأوروبي المواقف حول جداول أعمال السياسة التجارية متعددة الأطراف، والتي تضم المواقف داخل منظمة التجارة العالمية حول إصلاحها. كما سيبحث الاتحاد الأوروبي تعزيز التعاون بين الجانبين بشأن التكامل الاقتصادي والأعمال المستدامة وبيئة الاستثمار مع الأسواق جيدة الأداء والعادلة؛ حيث تتمكن الشركات من المنافسة وفقاً لجدارتها على أساس تكافؤ الفرص، ومعالجة الممارسات التجارية غير العادلة أو الإعانات المالية التي تشوه المنافسة. فضلاً عن ذلك، سيقوي الاتحاد الأوروبي العلاقات الاقتصادية الثنائية مع كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، استكمالاً للشراكة التجارية والاستثمارية القائمة بين الاتحاد والمجلس.

كما سيساعد هذا الأمر على **التنويع الاقتصادي**، الأمر الذي توليه دول الخليج أهمية كبرى. وقد تبنت هذه الدول "رؤى"[7] استراتيجية تهدف إلى تنويع اقتصاداتها والتحول من الاعتماد على موارد النفط والغاز. تتركز تلك الرؤى على تطوير القطاعات الأخرى والقطاع الخاص القوي والتي يمكنها توفير

5 بناء على مخرجات فعاليات المشاورات محددة الهدف والملاحظات التي تم تقديمها خلال عملية طلب الأدلة (في الفترة من 3 فبراير إلى 3 مارس 2022).

6 تتكون واردات الاتحاد الأوروبي بصفة أساسية من الوقود ومنتجات التعدين بالإضافة إلى المواد الكيميائية، بينما تشمل الصادرات الآلات ومعدات النقل والمواد الخام الكيميائية والزراعية.

7 رؤية قطر الوطنية 2030، رؤية الكويت 2035، رؤية عُمان 2040، رؤية البحرين الاقتصادية 2030، رؤية السعودية 2030.

الوظائف والنمو والاستثمارات الأجنبية، ومواجهة تشوهات سوق الوظائف عبر توفير الوظائف لمواطنيها. بإمكان الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء به مشاركة أفضل الممارسات مع دول الخليج حول كيفية تحفيز بيئة أعمال مناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات الرقمنة والطاقة والاقتصاد الأخضر والسياحة المستدامة، ودعم مواءمة المناهج الدراسية وتطوير ثقافة ريادة الأعمال ودعمها. سيواصل الاتحاد الأوروبي العمل مع مجلس التعاون الخليجي لزيادة تعزيز التعاون في مجال الأعمال التجارية عبر إزالة المعوقات الحالية للوصول للأسواق ودعم الاستثمارات العادلة والشفافة وغير التمييزية. وبغية تحقيق تلك الأهداف؛ يعتزم الاتحاد الأوروبي دعم إنشاء غرفة تجارة الاتحاد الأوروبي لدى دول الخليج[8].

يقدم التنويع الاقتصادي القائم حالياً في كلا المنطقتين فرصة للتفكر في الطريقة المثلى لمعالجة النقص في سوق العمل الذي نواجهه، وضمان أن تضم اقتصاداتنا المهارات التي تحتاجها للنمو والابتكار، مع التركيز على حراك الشباب بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج[9].

تُعد دول الخليج من الشركاء المهمين في الجهود الجماعية لمعالجة تأثير **جائحة كورونا والأمن الصحي العالمي، فضلاً عن المبادرات الدولية لتحسين التأهب للجائحة والاستجابة لها.** كما تتميز الجهود المشتركة بالأهمية لمواصلة تحسين تقديم خدمات الصحة العامة وضمان وجود إطار عالمي قوي يزيد من القدرة على الصمود والاستجابة للأزمات الصحية في المستقبل. يرفع العمل على ربط دول الخليج بنظام شهادات كورونا الرقمية للاتحاد الأوروبي والاعتراف باللقاحات من إمكانية السفر الدولي الآمن، ويساهم في التعافي العالمي. سيتواصل الاتحاد الأوروبي أيضاً مع دول الخليج بشأن أدوات التعافي طويلة الأجل وخطة الجيل القادم للاتحاد الأوروبي، وسيسعى للحصول على دعمها لاستراتيجيته المتنوعة للتمويل، والتي تشمل إصدار السندات متوسطة وطويلة الأجل. كما سيعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز وتقوية الجهود التعاونية في مجالات التأهب لتهديدات الصحة العامة والاستجابة لها.

في مجال **النقل،** سيسعى الاتحاد الأوروبي إلى مواصلة تعزيز التعاون في مجال الطيران مع دول الخليج والجهود المشتركة نحو المزيد من التعاون التنظيمي والتقارب، بالإضافة إلى مشاركة أفضل الممارسات والمعايير في مجالات سلامة وأمن الطيران وإدارة الحركة الجوية والمعايير الاجتماعية والبيئية في مجال الطيران وحقوق المسافرين جواً. كما يدعم الاتحاد الأوروبي التعاون الإقليمي في مجال الطيران بين دول الخليج. يمكن أن يشمل إعادة تنشيط التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج[10] في مجال السكك الحديدية استخدام نظام إشارات السكك الحديدية وإدارة الحركة المرورية بالاتحاد الأوروبي والبحث والابتكار والتقنيات عديمة الانبعاثات والنماذج التنظيمية وأفضل الممارسات[11]. وفي مجال البنية التحتية، سيستعرض الاتحاد الأوروبي سُبل التعاون مع دول الخليج، من بينها تلك المتعلقة بالمشاورات الجارية حول شبكة النقل المستقبلية عبر البحر المتوسط في منطقة الجوار الجنوبي، والتي تهدف إلى تقوية الاتصال مع الممرات الاستراتيجية المجاورة في إفريقيا جنوب الصحراء وآسيا الوسطى.

سيواصل الاتحاد الأوروبي حواره مع المنطقة حول الشحن، ويهدف إلى تعزيز التعاون خاصة في مجال **السلامة البحرية** وحماية البيئة والترابط في مجال النقل البحري. كما سيواصل الاتحاد الأوروبي العمل مع دول الخليج داخل المنظمة البحرية الدولية لضمان مستوى عالٍ من معايير السلامة والمعايير البيئية، والمزيد من الأهداف الطموحة لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

يعتزم الاتحاد الأوروبي مواجهة التحديات وتعظيم الفرص التي توفرها **الرقمنة** والعمل مع دول الخليج، في المسائل المتعلقة بالتحول الرقمي والاتصال والابتكار. سيدعم الاتحاد الأوروبي نشر الشبكات الرقمية

8 عبر مشروع التنويع الاقتصادي، والذي تديره المفوضية ومُصمم لزيادة الحوار حول التنويع الاقتصادي وظروف الوصول للأسواق والتغير الهيكلي المستدام.

9 قدمت المفوضية مؤخراً بياناً حول اجتذاب المهارات والكفاءات للاتحاد الأوروبي COM (2022) 657 final, 27.04.2022.

10 استناداً إلى مذكرة التفاهم الموقعة عام 2017 بين الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ووكالة الاتحاد الأوروبي للسكك الحديدية.

11 يمكن أن يشمل هذا الأمر خبرة الاتحاد الأوروبي الخاصة في إنشاء وكالة الاتحاد الأوروبي للسكك الحديدية، على ضوء المحادثات الجارية بشأن تأسيس وكالة للسكك الحديدية في منطقة الخليج.

والبنى التحتية في المناطق المحرومة حول العالم، من خلال استراتيجية البوابة العالمية[12]، وذلك لضمان سلامتها ومرونتها وموثوقيتها، فضلاً عن حماية سلامة الأشخاص، وخاصة عبر الترويج لمجموعة أدوات شبكات الجيل الخامس بالاتحاد الأوروبي. كما سيدعم الاتحاد الأوروبي زيادة الاتصال الدولي الآمن وخاصة بين أوروبا والخليج، وسينخرط في المشاورات حول دعم النهج المرتكز على الإنسان في الرقمنة، بما في ذلك احترام القيم العالمية. وقد يفتح هذا الأمر بدوره احتمالات للمزيد من التعاون في مجال اقتصاد البيانات أو الحوسبة عالية الأداء أو النهج المرتكز على الإنسان في مجال الذكاء الصناعي. يمكن استعراض أوجه الاهتمام المشترك في التعاون في مساحات البيانات الصناعية، كنقطة بداية لتعزيز اقتصاد البيانات. يستطيع الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون العمل سوياً لتعزيز دعم صقل المهارات الرقمية للشعوب في دول مجلس التعاون، وخاصة النساء والشباب حتى يتمكنوا من الاستفادة من فرص التحول الرقمي. يمكن استعراض أوجه الاهتمام المشترك في التعاون حول مفهوم الاتحاد الأوروبي لمراكز الابتكار الرقمي. كما سيدعم الاتحاد الأوروبي التواصل مع دول الخليج حول سياسات الاتحاد لحماية البيانات وممارساته من أجل تعزيز التقارب مع الاتحاد والمعايير الدولية.

سيوفر تعاون الاتحاد الأوروبي مع دول مجلس التعاون الخليجي في مجال **البحث والابتكار** أسواقاً ووظائف جديدة، ويساهم في التنويع والتعافي الاقتصادي في المنطقة، بالإضافة إلى مواجهة التحديات المجتمعية، مثل المناخ والتحول في مجال الطاقة ومسائل الصحة العالمية. سيعتمد هذا التعاون على استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة[13]والتي سوف ترشد التعاون الدولي وتوجهه بموجب البرنامج الإطاري "آفاق أوروبا"[14]. وسيعزز الانفتاح والتوازن بمستويات أعلى من المعاملة بالمثل، ويسعى إلى تحقيق تكافؤ الفرص بناءً على احترام المبادئ الأساسية، مثل الحرية الأكاديمية والمساواة بين الجنسين والأخلاق والنزاهة وشمولية البحث والعلوم المفتوحة وصناعة السياسات القائمة على الأدلة.

يهدف الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز التعاون مع مجلس التعاون الخليجي في مسائل **الفضاء**. أصبحت دول مجلس التعاون أكثر نشاطاً في هذا المجال وأبدت اهتماماً بالتطوير المشترك لنظم التعزيز الفضائية لنظامي تحديد المواقع العالمي وجاليليو لتغطي منطقة الخليج. يسمح هذا الأمر لتطبيقات الأمان الحرجة باستخدام نظامي تحديد المواقع العالمي وجاليليو للمجالات عالية الدقة للمطارات؛ مما يقلل الحاجة إلى البنية التحتية الأرضية[15]. يمكن أيضاً أن يتناول التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي استخدام بيانات رصد الأرض التي يوفرها نظام كوبرنيكوس التابع للاتحاد الأوروبي في تطبيقات، مثل مراقبة التلوث أو قياسات بخار الماء.

نقاط العمل:

- تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في مجالات التجارة والاستثمار بشكل عام، بما في ذلك التكامل والتنويع الاقتصاديان، لا سيّما الحوار القائم حول التجارة والاستثمار القائم بين الجانبين. وسيشمل ذلك استعراض إمكانيات التوصل إلى تفاهم مشترك حول المفاوضات المحتملة بشأن التوصل لاتفاق تجاري، والذي يتناول المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك تعزيز بيئة التجارة والاستثمار والتعاون في المجال التنظيمي والجمركي، بالإضافة إلى أهداف التنمية المستدامة.
- تنظيم التبادل حول توظيف الشباب وبناء الأعمال التجارية.
- متابعة الجهود المشتركة للتصدي لجائحة كورونا، لا سيّما فيما يتعلق بالاعتراف بالشهادات واللقاحات.

12 البيان المشترك إلى البرلمان الأوروبي والمجلس واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق وبنك الاستثمار الأوروبي بشأن البوابة العالمية، 1.12.2021 ,JOIN(2021) 30 final. من خلال بوابة الاتحاد الأوروبي العالمية، يخطط الاتحاد لاستثمارات كبرى في مجال تطوير البنية التحتية حول العالم، مع التركيز على التحول الأخضر والرقمي، بما في ذلك قطاعات الطاقة والنقل والصحة والتعليم والبحث.

13 النهج العالمي للبحث والابتكار -استراتيجية أوروبا للتعاون الدولي في ظل عالم متغير- خلاصات المجلس التي تم تبنيها في 28 سبتمبر 2021، 21/12301.

14 سيستمر البرنامج الإطاري آفاق أوروبا (2021-2027) في تعزيز التعاون الدولي بين الباحثين والشركات في الاتحاد الأوروبي وبقية العالم، على غرار البرامج الإطارية السابقة للبحث والابتكار.

15 يتضمن أحد الخيارات لهذا النظام توسيع نطاق نظام إغنوس الحالي التابع للاتحاد الأوروبي، والذي يتطلب تواجد العديد من محطات المراقبة محلياً.

- تعزيز الجهود التعاونية وتقويتها في مجال التأهب لتهديدات الصحة العامة والاستجابة لها والعمل على تحسين هيكل الصحة العالمية لمواجهة الأزمات الصحية.
- تحسين التعاون في قضايا النقل، بما في ذلك الجوانب التنظيمية والسلامة وإدارة المرور والترابط والمعايير الاجتماعية والبيئية.
- رفع مستوى التعاون على تطوير النهج المرتكز على الإنسان في مجال الرقمنة، بما في ذلك التواصل وتطوير البنية التحتية والتحول الرقمي والمهارات الرقمية وحماية البيانات.
- تحسين الوعي بفرص التعاون في مجال البحث والابتكار والتدريب المؤسسي، بما في ذلك في إطار برنامج "آفاق أوروبا".
- تعزيز التعاون في مسائل الفضاء.

3. شراكة من أجل تحول أخضر وأمن طاقة مستدامة

نظراً لحجم التحديات التي يفرضها تغير المناخ والفرص التي يمكن أن يوفرها التحول الأخضر، أصبح توحيد الجهود أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للاتحاد الأوروبي ومنطقة الخليج. يعد تحقيق الأهداف المهيمنة للتنمية المستدامة للأمم المتحدة واتفاق باريس واتفاقية التنوع البيولوجي من الأولويات الرئيسية المشتركة. بينما تُعد دول الخليج من الأطراف الفاعلة الناشئة على الساحة الدولية في مكافحة تغير المناخ والذي تتأثر به منطقة الخليج بشكل خاص، يمكن للاتحاد الأوروبي مشاركة الخبرات والمعارف في المجالات ذات الصلة بصفته رائداً في مبادرات تغير المناخ. في الوقت نفسه، فإن الشركاء الخليجيين مزودون موثوقون للغاز الطبيعي المسال، ويؤدون دوراً كبيراً ويتمتعون بإمكانيات إضافية في سياق الأمن الإجمالي للطاقة المستدامة والتحول السلس نحو تحقيق هدف الانبعاثات الصفرية. ومع ذلك، ولكونها أكبر منتج للوقود الأحفوري في العالم، يتعين على دول الخليج اتخاذ خطوات جريئة للابتعاد عن النموذج الاقتصادي هذا على المدى البعيد؛ لتصبح ليس فقط من كبار المصدرين، وإنما أيضاً من المستثمرين المهمين في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في منطقة الشرق الأوسط الأوسع، ومن الداعمين الماليين للجهود المتعلقة بالمناخ العالمي. في الوقت نفسه، يهتم الاتحاد الأوروبي بمصادر بديلة للطاقة وسيحتاج بشكل متزايد إلى واردات كبيرة من الطاقة المتجددة من مصادر متنوعة من خلال تطوير بيئة مواتية للتجارة غير المشوهة والاستثمارات في سلع الطاقة الخضراء. لذلك، هناك اهتمام غالب مشترك بالانخراط بصورة استراتيجية أكبر وتسريع التحول الأخضر والانتقال إلى الاقتصادات الدائرية، ومعالجة الاهتمامات التجارية الخاصة بكلتا المنطقتين، فضلاً عن النجاح في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمناخ. ينعكس هذا الأمر أيضاً في استراتيجية الاتحاد الأوروبي الخارجية للطاقة.

تُعد إعلانات الشركاء الخليجيين عن **أهداف صافي الانبعاثات الصفرية** خطوات مهمة للأمام في اتجاه سد فجوة التقليل من حدة التغير المناخي وإبقاء هدف اتفاق باريس للوصول لدرجة 1.5 مئوية في الأفق، في حال ما صاحبتها استراتيجيات تنمية طموحة وطويلة الأجل، ذات الانبعاثات الكربونية المنخفضة. يجب أن يصبح تنفيذ التعهدات والإعلانات الصادرة والتخلص التدريجي من طاقة الوقود الأحفوري المدعومة من الأولويات الآن. كما يعد خفض **انبعاثات غاز الميثان** من مجالات التعاون الممكنة الأخرى بين الجانبين، الذي من شأنه المساهمة في تحقيق التخلص التدريجي من الغاز الأحفوري الطبيعي نحو الغاز الحيوي والميثان الحيوي والهيدروجين المتجدد والمنخفض الكربون والوقود الاصطناعي[16].

كما سيعمل الاتحاد الأوروبي على تكثيف التعاون مع دول الخليج في مجال **العمل المناخي والتحول للطاقة النظيفة** من خلال تسهيل التبادل والشراكات حول الطاقة المتجددة (بما في ذلك الهيدروجين المتجدد)، وكفاءة الطاقة بما في ذلك مبدأ وضع كفاءة الطاقة أولاً، واحتجاز الكربون واستخدامه

16 وقعت معظم دول الخليج على تعهد الميثان بقيادة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وتُعد بعض شركات الطاقة في المنطقة جزءاً من مبادرة النفط والغاز والميثان 2.0، التي تقودها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وتخزينه، وتسعير الكربون وأسواق الكربون، والتكيف مع تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، والمرونة. يستعرض هذا التعاون أيضاً أفضل الممارسات والخيارات التقنية والابتكار والأطر والمعايير التنظيمية[17]. وسيواصل الاتحاد الأوروبي المشاركة النشطة داخل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (آيرينا) بالإمارات العربية المتحدة ودعمها، والتي يمكن أن تصبح وسيلة مفيدة للعمل على التحول إلى الطاقة النظيفة. كما سيعمل الاتحاد الأوروبي مع دول الخليج، لا سيّما الإمارات العربية المتحدة، على الاستعداد لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ "كوب 27" بمصر و"كوب 28" بالإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى أطر العمل مثل مبادرة السعودية الخضراء ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر.

سيتطلب التحول الأخضر والتكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره **استثمارات** واسعة النطاق على الصعيد العالمي. توفر مبادرة البوابة العالمية إطاراً مفيداً لمشروع مشترك مع الخليج لتعزيز الاستثمارات المستدامة في منطقة الشرق الأوسط الأوسع، وإفريقيا كذلك، يمكن أن تكون مفيدة في الجمع بين القدرات الاستثمارية للاتحاد الأوروبي ودول الخليج ومؤسساتها المالية وإشراك القطاع الخاص بشكل فعال لجمع رأس المال والخبرة والتجربة اللازمين.

يمكن أن يؤدي التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي دوراً هاماً في مواءمة **تدفقات التمويل** مع توجه نحو خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتنمية المقاومة للتغير المناخي، وخاصة في ظل هدف تمويل المناخ لما بعد عام 2025. سيعزز الاتحاد الأوروبي ودول الخليج من تعاونهما عبر التواصل بشأن مبادرات التمويل المستدام وإصدار السندات الخضراء، بما في ذلك مع مؤسسات التنمية المالية متعددة الأطراف ومقرها أوروبا والخليج، وفي سياق المشاورات في المحافل الدولية ذات الصلة. وبالتالي، يشجع الاتحاد الأوروبي مشاركة دول الخليج في المنصة الدولية للتمويل المستدام.

ستكون الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي ضرورية أيضاً في سياق **أمن الطاقة المستدامة العالمية والإقليمية والانتقال الأخضر السلس على النحو المبين في استراتيجية الاتحاد الأوروبي الخارجية للطاقة والمنشورة في الوقت نفسه مع هذا البيان**. بفضل تمتع دول مجلس التعاون الخليجي ببعض من أفضل مصادر الرياح والشمس في العالم، فإن لديها إمكانيات هائلة لقيادة التحول تجاه الاستدامة وإزالة الكربون، بما في ذلك من خلال تحسين كفاءة الطاقة وتطبيق مبدأ كفاءة الطاقة أولاً. سيركز التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون على المعرفة والتقنية وأطر العمل التنظيمية والمعايير والاستثمارات، من جملة أمور أخرى. يمكن لدول الخليج المساهمة في الحد من تقلبات الأسواق المتأثرة بتحولات الطاقة، على الأقل من خلال زيادة الصادرات من الغاز الطبيعي المسال كبديل لغاز الأنابيب.

ومع ذلك، يمكن لمنطقة الخليج أيضاً أن تؤدي دوراً كمنتج ومورد **للطاقة منزوعة الكربون**، بما في ذلك الهيدروجين والكهرباء المتجددين. يشدد البيان حول استراتيجية الاتحاد الأوروبي لتسريع تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري الروسي والانتقال نحو التحول الأخضر REPowerEU على الحاجة لاستبدال الغاز بمستويات أعلى من الطاقة المتجددة، بما في ذلك الهيدروجين. وجنباً إلى جنب مع تطلعات الشركاء الخليجيين في أن يصبحوا مُصدرين رئيسيين، يمكن لهذا الأمر توفير سُبل جديدة للتعاون بين الجانبين. سيستعرض الاتحاد الأوروبي فرص الإنتاج والتجارة من أجل تمكين الواردات غير المشوهة من الهيدروجين المتجدد تحديداً، ومواصلة العمل على المشروعات القائمة، لا سيّما في منطقة شرقي وجنوبي المتوسط.

من الضروري وجود بنية تحتية متكاملة للغاز والهيدروجين ومرافق تخزين الهيدروجين والبنية التحتية للموانئ في كل من الاتحاد الأوروبي ودول الخليج. يعمل الاتحاد الأوروبي حالياً على بناء شراكة متوسطية للهيدروجين الأخضر، وسوف يستكشف مع دول الخليج فرصاً لإبرام شراكات في مجال الهيدروجين

17 أدى مشروع شبكة الطاقة النظيفة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي دوراً مهماً في تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي بشأن سياسات وتقنيات الطاقة النظيفة، حيث توسع مشروع المتابعة الجديد متجاوزاً التعاون في مجال الطاقة ليغطي التحول الأخضر ككل.

الأخضر. سيعزز الاتحاد الأوروبي أيضاً التعاون الوثيق بشأن الربط الكهربائي وروابط النقل المستدامة. كما سيجري السعي وراء إيجاد فرص **التعاون الثلاثي** في مجال التحول إلى الطاقة النظيفة والعادلة، لا سيّما مع إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط الأوسع. سيعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز التكامل والتعاون الإقليمي في مجال الطاقة[18].

يمكن للاتحاد الأوروبي ودول الخليج العمل معاً بشكل أكبر في قضايا البيئة. تحظى قضايا حفظ البحار والاستخدام والإدارة المستدامين للموارد **البحرية** وإدارة المياه، بما في ذلك العلاقة بين المياه والطاقة، فضلاً عن الحاجة إلى معالجة التلوث البحري على وجه الخصوص في المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية العالية، بالاهتمام المشترك بين الجانبين. ونظراً لحجم عمليات الشحن من الخليج عبر بحر العرب إلى البحر الأبيض المتوسط، سيستعرض الاتحاد الأوروبي مزيداً من التعاون بشأن خفض مستويات الانبعاثات من النقل البحري. كما يمكن استكشاف فرص التعاون في مجال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وتحلية المياه والسياحة الساحلية.

يتعين أيضاً إجراء المزيد من التبادل بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي بشأن إطار عمل **التنوع البيولوجي** العالمي؛ مما يؤدي إلى توسيع المناطق البحرية المحمية الحالية في الخليج. تشمل الجوانب الأخرى التي يمكن تغطيتها معالجة جميع العوامل المسببة لفقدان التنوع البيولوجي، واستعادة النظم الإيكولوجية ووضع استراتيجيات ضد الأنواع الغازية وتنفيذها والعمل مع قطاعات أخرى، مثل النقل والصناعة.

سيتشارك الاتحاد الأوروبي الخبرات مع دول الخليج بشأن الاقتصاد الدائري، مثل تدابير تخفيض **النفايات** والإدارة المستدامة للنفايات **وإعادة التدوير**، وسيعمل عن كثب معها لوضع صك ملزم قانوناً لإنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية.

كما سيعمل الاتحاد الأوروبي مع دول الخليج على بناء **أنظمة غذائية** عادلة ومستدامة وصحية وصديقة للبيئة تماشياً مع استراتيجية الاتحاد الأوروبي "من المزرعة إلى المائدة"[19]، ويهدف البيان حول صون الأمن الغذائي وتحسين مرونة الأنظمة الغذائية[20] إلى تعزيز الأمن الغذائي العالمي. يحتل هذا الأمر أهمية خاصة في ضوء تأثير العدوان الروسي على أوكرانيا وتبعاته على أسواق الغذاء العالمية. كما سيتعاون الاتحاد الأوروبي ودول الخليج بهدف مكافحة **التصحر وإزالة الغابات،** فضلا عن تطوير التقنية الزراعية للمناخات الجافة.

ستركز الشراكة مع الخليج في تلك المجالات على المستويات **الثنائية والإقليمية**. يمكن لمبادرات مثل مبادرة السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر أن توفر وسيلة مهمة للحوار. كما سيعزز الاتحاد الأوروبي من **التعاون الثلاثي؛** حيث يُعد مشروع تحلية المياه والكهرباء بين إسرائيل والأردن والإمارات مثالاً جيداً عليه.

نقاط العمل:

- تشكيل فريق خبراء متخصص في الطاقة والمناخ بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي لتكثيف حوار السياسات بشأن التحول الأخضر على المستويين الإقليمي والثنائي.
- عقد اجتماع وزاري سنوي بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي حول التحول الأخضر، وتعزيزه بمبادرات القطاع الخاص ذات الصلة (مثل منتدى الأعمال الخضراء)، لتحديد المزيد من المبادرات المشتركة الملموسة.

---

[18] مشروع الربط الكهربائي بين مصر والمملكة العربية السعودية خير مثال على ذلك.

[19] https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:52020DC0381

[20] - https://ec.europa.eu/info/sites/default/files/food-farming fisheries/key_policies/documents/safeguarding-food-security-reinforcing-resilience-food-systems.pdf

- زيادة تسهيل التعاون التنظيمي وترابط البنية التحتية ودعم تطوير الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والإنتاج، وتعزيز إنشاء أسواق تنافسية تسمح بالتجارة في الطاقة المتجددة دون قيود على الصادرات أو تشوهات الأسعار.
- تطوير المشاركة في التمويل المستدام، بما في ذلك الشراكة مع المؤسسات المالية ومقراتها في أوروبا والخليج.
- إنشاء مرفق مخصص يتيح تبادل الخبرات في مجالات السياسة المتعلقة بالتحول الأخضر والاقتصاد الدائري ونماذج النمو المستدام، والمساعدة على تفعيل التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي بشأن التحول الأخضر.
- عقد حلقة دراسية رفيعة المستوى حول التحول الأخضر مع التطلع لعقد مؤتمري "كوب 27" و"كوب 28".
- إطلاق مبادرة للحماية البحرية في منطقة الجزيرة العربية؛ بهدف إنشاء مناطق محمية وآليات مشتركة لمنع تلوث البيئة البحرية وتحسين التعاون في مجال العلوم البحرية والإغاثة في حالة الكوارث والحد من الأخطار.

4. شراكة من أجل الاستقرار الإقليمي والأمن العالمي

يحتل الحفاظ على السلم والأمن والاستقرار في منطقة الخليج الأوسع أولوية رئيسية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، واهتماماً مشتركاً مهماً مع مجلس التعاون الخليجي والدول الأعضاء به وبقية الشركاء الدوليين والإقليميين. يؤثر عدم الاستقرار في منطقة الخليج الأوسع بشكلٍ مباشر على أمن الاتحاد الأوروبي ومصالحه السياسية، ويمتد أثره ليس فقط على جوار الاتحاد وإنما على بقية المناطق ذات الاهتمام المشترك، مثل القرن الإفريقي ومنطقة الساحل. ومع تزايد نشاط دول الخليج في منطقتها وفي الشرق الأوسط الأوسع وما وراءه، أصبح من الواضح أن الاستقرار الدائم في منطقة الجوار الأوسع للاتحاد الأوروبي سيتطلب تعاوناً وثيقاً معها.

اتخذت دول الخليج خطوات إيجابية مؤخراً، منها اتفاق العُلا والذي أعلن نهاية "الشقاق الخليجي"، واتفاق تطبيع العلاقات مع إسرائيل، فضلاً عن الخطوات التي اتخذتها بعض الدول الأعضاء بمجلس التعاون لاستئناف العلاقات مع إيران أو تعميقها. تُقدم تلك التطورات فرصة لدول الخليج لتحسين الاستقرار الإقليمي على نطاق أوسع، استناداً لاحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومجموعة المصالح المشتركة المتفق عليها، بالإضافة للمبادئ والقيم العالمية، مثل علاقات حُسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والحل السلمي للنزاعات وعدم الانتشار، ومن خلال البناء التدريجي للهيكل الأمني الإقليمي. كما ستوفر منصة مفيدة للمشاركة في القضايا المجتمعية الأوسع والتكامل الاقتصادي. يمكن أن يصبح الاتحاد الأوروبي، كونه مشروع سلام ناجح بحد ذاته، شريكاً مهماً في دعم تلك الأهداف.

ينسق الاتحاد الأوروبي الجهود لضمان التنفيذ الكامل والفاعل لخطة العمل الشاملة المشتركة، والتي يمكن أن تساهم في الجهود الشاملة والدائمة لضمان خلو منطقة الخليج بشكلٍ دائم من الأسلحة النووية، ويمكنها أيضاً المساعدة في معالجة القضايا الإقليمية الأخرى. بإمكان الاختتام الإيجابي لمفاوضات فيينا الهادفة إلى تسهيل عودة الولايات المتحدة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة واستئناف الولايات المتحدة وإيران التنفيذ الكامل لالتزاماتهما بموجب الخطة أن توفر منصة للمزيد من الجهود لتخفيف حدة التوتر وبناء الثقة في المنطقة الأوسع نطاقاً. بالطبع، يتعين على دول المنطقة -على كلا ضفتي الخليج- قيادة مثل هذه الجهود وتوجيهها. ولكن يمكن للاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي ككل، ويتعين عليهم ذلك، تقديم الدعم والمشورة. في هذا السياق، يقف الاتحاد الأوروبي على استعداد للعمل مع مجلس التعاون الخليجي والدول الأعضاء به وإيران والدول الرئيسية الأخرى في المنطقة، في نهج تدريجي وشامل بكل شفافية لتحقيق الهدف النهائي في التوصل إلى ترتيبات من شأنها توفير أكبر قدر من الأمن لكافة الدول في منطقة الخليج.

تحقيقاً لهذه الغاية؛ يمكن للاتحاد الأوروبي العمل على الحوار **والشفافية وتدابير بناء الثقة** ومشاركة خبراته في مجالات الأمن والسلامة البحرية، وحل النزاعات والوساطة، والتأهب للكوارث والاستجابة لها، والسلامة في مجال المواد الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية، ومكافحة الإرهاب، والأمن السيبراني ومحاربة المعلومات المضللة.

فضلاً عن ذلك، يمكن **للحوار السياسي والعسكري** المُخصص مع مجلس التعاون الخليجي والدول الأعضاء به، تسهيل تبادل المعلومات حول التدريبات العسكرية، والسياسة والميزانيات، والتدابير الطوعية لتحسين الشفافية في مجال التسلح، وترتيبات الحد من التسلح لدعم الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة واتفاقية أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد، والتنفيذ الفعال لاتفاقيات عدم الانتشار. يمكن مواصلة هذا الحوار بإجراء اتصالات بين الجهات العسكرية.

يمكن أن تؤدي هذه الأنشطة إلى **عملية حوارية** منظمة على المدى المتوسط والطويل، بتنسيق من الاتحاد الأوروبي، من شأنها المساهمة تدريجياً في بناء هيكل أمن إقليمي أكثر شمولاً. يمكن أن يمثل مؤتمر بغداد الإقليمي حول التعاون والشراكة، وعملية المتابعة الخاصة به بمشاركة الاتحاد الأوروبي، مثالاً مفيداً للعمليات التي تقودها المنطقة.

ويمكن أن يساعد التعاون في مجال **الأمن البحري**، على أساس القانون الدولي، على تحسين النظام القائم على القواعد في البحار، بما في ذلك حرية الملاحة والتحليق. يمكن أن يشمل ذلك قنوات لحل النزاعات ومشاركة المعلومات البحرية ودرء الحوادث ومدونات السلوك[21]. يوفر التواجد الإقليمي المتزايد "لعملية أتلانتا" التابعة للاتحاد الأوروبي مساحة لمثل هذا التواصل. بإمكان الاتحاد الأوروبي أيضاً استعراض سُبل تعاون إضافية عبر عملية التوعية البحرية التي تقودها أوروبا في مضيق هرمز، والتي تهدف إلى دعم بيئة ملاحة أكثر أمناً وتخفيف التوتر. يمكن أيضاً للتواجد البحري في شمال غرب المحيط الهندي بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي[22] وإنشاء منطقة بحرية تحظى باهتمام الاتحاد الأوروبي، بالتماشي مع استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ[23]، أن تقدم منصة أشمل لهذا العمل، وذلك بالتنسيق مع الشركاء الدوليين والإقليميين.

يمكن للاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي تبادل الممارسات الجيدة حول منع الكوارث والتأهب لها، لا سيّما من خلال التعاون المعزز بين مركز تنسيق الاستجابة للطوارئ التابع للاتحاد الأوروبي ومركز مجلس التعاون لإدارة حالات الطوارئ. كما سيقترح الاتحاد الأوروبي، عند الاقتضاء، إجراء التبادل الفني مع بقية دول الخليج وجامعة الدول العربية وآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث للمساهمة في بناء القدرات الإقليمية عبر الحدود.

ونظراً للدور المتزايد الذي تمثله الطاقة النووية في دول مجلس التعاون، يمكن للاتحاد الأوروبي أن يفكر في تعزيز التعاون بشأن السلامة النووية والتأهب للطوارئ النووية والاستجابة لها، بما في ذلك ما يتعلق بالعواقب الصحية العامة للتهديدات الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية المتعمدة أو غير المقصودة. يمكن أن يستفيد مجال السلامة النووية على وجه الخصوص من الدعم الفني المخصص في المجالات الرئيسية، مثل ثقافة السلامة النووية أو إدارة الحوادث؛ حيث يمكن معالجة التأهب للطوارئ النووية والاستجابة لها من خلال تعزيز تبادل المعلومات في حالات الطوارئ بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، بالتماشي مع المشروعات الجارية حول هذا الشأن. يتعين إقامة خطوط التعاون هذه بين الاتحاد الأوروبي ومركز مجلس التعاون لإدارة حالات الطوارئ، ويمكن أن تضم في النهاية دولاً خليجية أخرى.

---

[21] مثل استخدام تبادل المعلومات الإقليمية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ من قبل الشركاء الخليجيين من خلال مبادرات مخصصة لبناء القدرات في إطار مدونة جيبوتي لقواعد السلوك التي ترفع الوعي بالمجال والتواصل البحريين.

[22] استنتاجات المجلس بشأن تنفيذ مفهوم الوجود البحري المنسق في شمال غرب المحيط الهندي -المعتمد في 14 فبراير 2022، 22/6075.

[23] بيان مشترك إلى البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي "استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتعاون في منطقة المحيطين الهندي والهادئ"، 2021/09/16.

يمكن استعراض مواصلة التعزيز بين الشركاء الإقليميين والاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والتدابير الطبية المضادة لها وحوكمتها. وفضلاً عن التركيز الحالي على التأهب البيولوجي والسلامة والأمن الكيميائيين والاستجابة الطارئة لجائحة كورونا، ينبغي لمركز التميز في المجالات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية اقتراح أنشطة إقليمية بشأن ضوابط التصدير الاستراتيجية للسلع ذات الاستخدام المزدوج.

كثف الاتحاد الأوروبي ودول الخليج بالفعل من تنسيقهم بشأن الأزمات الإقليمية في منطقة الخليج والشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقرن الإفريقي. يُعد الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الأوسع من المسائل ذات الاهتمام المشترك، سواء كان في العراق أو اليمن أو سوريا أو ليبيا أو لبنان أو إسرائيل وفلسطين أو الصومال أو إثيوبيا أو السودان. كما يثمن الاتحاد الأوروبي الدور المهم الذي يؤديه مجلس التعاون الخليجي والدول الأعضاء به في الوساطة الدولية. من ضمن الأمثلة مؤخراً الدور القطري بشأن أفغانستان وتشاد، والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في القرن الإفريقي، والكويت في لبنان، وعُمان في اليمن. يقف الاتحاد الأوروبي على استعداد لاقتراح تعاون أوثق ومشاركة المنهجيات والخبرات وأفضل الممارسات حول **منع نشوب الصراعات والوساطة** على المستويين الثنائي والإقليمي.

يمكن تصور تعميق التواصل مع دول الخليج بشأن مكافحة الإرهاب، وحول بعض القضايا مثل محاربة التطرف العنيف والراديكالية، والدعم المالي للتطرف، وتصدير الأدبيات المتطرفة، والتهديدات الإرهابية من المنطقة وخارجها. سيستعرض الاتحاد الأوروبي سُبل رفع مستوى الدعم لتبادل أفضل الممارسات لمكافحة الخطابات المتطرفة وتعزيز الاستخدام المنتج لوسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك التعاون الأوثق مع المنظمات القائمة[24]. ويمكن أن يشمل التعاون الأقوى أيضاً أنشطة مشتركة لرفع مستوى الوعي حول الأطر القانونية والمؤسساتية لمحاربة تمويل الإرهاب ومكافحة غسل الأموال. سيواصل الاتحاد الأوروبي العمل مع دول الخليج لدفع وتعزيز **الفضاء السيبراني** العالمي والمفتوح والمستقر والآمن، مع التركيز بشكل خاص على الأمن السيبراني وحماية البنى التحتية الحيوية من الهجمات الإلكترونية.

سيستعرض الاتحاد الأوروبي أيضاً إمكانيات تحسين **التعاون القضائي وإنفاذ القانون؛** بغرض مكافحة الجريمة المنظمة الخطيرة عبر الحدود بصورةٍ أفضل، وخاصة فيما يتعلق بالحرب ضد الإرهاب وتحقيقات غسل الأموال واستعادة الأصول ومكافحة الاتجار بالبشر. يُعرَض تبادل أفضل الممارسات والدعم في إطار المرفق العالمي للاتحاد الأوروبي[25] للمساعدة على الامتثال الدولي لمكافحة غسل الأموال ومعالجة تمويل الإرهاب، وخاصة بغرض الامتثال لتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. يمكن تسريع التعاون مع الوكالة الأوروبية للتعاون القضائي من خلال احتمالية إقامة نقاط اتصال، ومع مكتب المدعي العام الأوروبي.

تأثرت كل من منطقتي الاتحاد الأوروبي والخليج **بالهجمات الهجينة،** كتدفقات الهجرة المصطنعة والإرهاب، بما في ذلك الهجمات الإرهابية باستخدام الطائرات المسيرة والصواريخ. يتعين على دول الاتحاد الأوروبي ودول الخليج زيادة التعاون لمواجهة مثل هذه التحديات بشكل فعال. ومن منظور مواجهة مثل هذه التهديدات الهجينة؛ يعمل الاتحاد الأوروبي أيضاً على تعزيز **تواصله الاستراتيجي** لاكتشاف عمليات التلاعب والتدخل الخارجية بالمعلومات وتحليلها ومعالجتها؛ والتي من شأنها تأجيج التوترات الإقليمية. سيعمل الاتحاد الأوروبي على وضع أطر لدعم حرية التعبير وحرية وسائل الإعلام والتعددية، والتي تقع في القلب من بيئات المعلومات الصحية، بما في ذلك دعم المرونة المجتمعية في

[24] مثل مؤسسة هداية، وهي مؤسسة مستقلة ومتعددة الأطراف "للتفكير والعمل"، مكرسة لمنع ومكافحة التطرف العنيف ومقرها أبو ظبي (الاتحاد الأوروبي عضو في مجلسها التوجيهي).

[25] https://www.global-amlcft.eu/global-anti-money-laundering-and-countering-terrorism-financing-context/

المنطقة ورفع مستوى الوعي بالاستخدام المتزايد لعمليات التلاعب والتدخل الخارجية بالمعلومات كأداة سياسة خارجية. سيظل تنفيذ تدابير لمواجهة المعلومات المضللة والكاذبة جانباً رئيسياً من هذا النهج[26].

نقاط العمل:

- بدء وتعزيز الحوارات السياسية والمُخصصة، والتنسيق حول المسائل المتعلقة بالاستقرار والأمن الإقليميين والعالميين، بما في ذلك زيادة المرونة والاستجابة للتهديدات الهجينة.
- اقتراح تعيين ممثل خاص للاتحاد الأوروبي لشؤون أمن الخليج.
- تطوير آلية تعاون لتعزيز الأمن البحري، استكمالاً لعملية أتلانتا وعملية الاتحاد الأوروبي للتوعية البحرية في مضيق هرمز والتواجد البحري المنسق في شمال غرب المحيط الهندي.
- تعزيز الدعم الفني في مجال السلامة النووية، ودعم التعاون في مجال التأهب للطوارئ النووية والاستجابة لها بين الاتحاد الأوروبي ومركز مجلس التعاون لإدارة حالات الطوارئ.
- تكثيف التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي والدول الأعضاء به.
- تطوير التعاون المفيد للطرفين في التأهب للكوارث والاستجابة لها بين مركز تنسيق الاستجابة للطوارئ التابع للاتحاد الأوروبي ومركز مجلس التعاون لإدارة حالات الطوارئ.
- إطلاق حوار حول الأمن السيبراني.

5. شراكة إنسانية وتنموية عالمية

يُعد المانحون الخليجيون ومؤسساتهم المالية من كبار مقدمي الدعم التنموي الرسمي للمساعدات الإنسانية والتعاون الإنمائي، وتصدر مساعداتهم بصورةٍ ثنائيةٍ في المقام الأول. كما يُعتبر التواصل الأفضل والمنهجي مع المانحين الخليجيين، وخاصة فيما يتعلق بتقديم المساعدات من خلال الوكالات متعددة الأطراف ونهج تقاسم الأعباء مهماً لمواجهة التحديات العالمية لا سيّما تلك التحديات غير المسبوقة التي تواجه النظام الإنساني الدولي. وتشمل هذه الأمور فجوة التمويل الآخذة في الاتساع بين الاحتياجات المتزايدة بسرعة والموارد المالية المتاحة، وزيادة تجاهل القانون الدولي الإنساني وحالات الصراعات التي طال أمدها[27].

تُعتبر دول الخليج من الجهات المانحة الأساسية **للمساعدات الإنسانية**. سيعزز الاتحاد الأوروبي من تواصله مع دول الخليج بشأن التمويل والكفاءة والمساعدات ذات الجودة والدعم الشامل للنظام الإنساني الدولي، كجزء لا يتجزأ من الحوار السياسي بين الاتحاد الأوروبي والخليج. في هذا السياق، ستُولَى البلدان التي تواجه أزمات طال أمدها أهمية خاصة. سيدعو الاتحاد الأوروبي أيضاً المانحين الخليجيين لتعزيز تواصلهم وتمويلهم متعدد السنوات من أجل النظام الإنساني العالمي الذي تنسقه الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة للإغاثة والتشغيل، والتي تُعد أداة رئيسة للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

كما أن لدول الخليج دوراً محدداً لتؤديه فيما يتعلق بتعزيز **القانون الإنساني الدولي** وتطبيقه في المنطقة وخارجها، نظراً لقربها الجغرافي أو الثقافي أو كليهما وتأثيرها على بعض الأزمات الأكثر حدة. سيكثف الاتحاد الأوروبي جهود الحوار والدعوة مع المانحين الخليجيين لتعزيز احترام القانون الدولي والمبادئ الإنسانية لتسهيل الوصول إلى المساعدة الإنسانية وتقديمها بصورة فعالة، فضلاً عن حماية المدنيين. يدعو الاتحاد الأوروبي دول الخليج للمشاركة في المبادرات ذات الصلة لتطوير المعايير والمبادئ التوجيهية الإنسانية من أجل تنفيذ المبادئ التوجيهية تلك بشفافية، استناداً إلى الخبرات المشتركة في

[26] استكمالاً لخطة العمل المشتركة لمكافحة المعلومات المضللة (5 ديسمبر 2018)، وخطة العمل الأوروبية بشأن الديمقراطية (COM / 2020/790) والتجربة المستمدة من جائحة كورونا، سترتكز جهود الرسالات الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي على القيم والمبادئ الأوروبية.

[27] إقراراً بالتحديات الحالية، يدعو البيان حول "العمل الإنساني للاتحاد الأوروبي: تحديات جديدة، نفس المبادئ" بتاريخ 10 مارس 2021 وخلاصات المجلس اللاحقة إلى زيادة مشاركة الاتحاد الأوروبي مع المانحين الجدد، بما في ذلك دول الخليج.

الأزمات، مثل تلك الموجودة في اليمن وسوريا والعراق وليبيا والساحل والقرن الإفريقي ومناطق الروهينجا وأفغانستان.

سيسعى الاتحاد الأوروبي أيضاً لإقامة علاقات شراكة أقوى مع دول الخليج والمؤسسات المالية العربية والهيئات الإقليمية، بما في ذلك منظمة التعاون الإسلامي، لمعالجة الدوافع السياسية والهيكلية الكامنة وراء الصراعات، وربط الحوار السياسي والمساعدات الإغاثية والتنمية طويلة الأجل بشكلٍ أفضل في **علاقة تجمع ما بين العمل الإنساني والتنمية والسلام**. سيستعرض الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص إمكانية اتباع نُهج مشتركة ومتكاملة لمعالجة هشاشة الوضع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى القرن الإفريقي والساحل، وآسيا الوسطى، بما في ذلك أفغانستان. سيكون هناك تبادل مخصص حول الأسباب الجذرية للأزمات الإنسانية في المحافل متعددة الأطراف، مثل حوار لجنة المساعدة الإنمائية بين الأطراف العربية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[28] وفريق التنسيق العربي.

وفيما يتعلق **بالتعاون التنموي،** ينخرط الشركاء الخليجيون بقوة في مجالات البنية التحتية والطاقة المتجددة والصحة والتعليم، فضلاً عن المساهمات الأخيرة في آلية كوفاكس. يتيح هذا الأمر فرص الشراكة المحتملة في العديد من المجالات. كخطوة أولى، تجرى أعمال التنسيق المتزايدة مع المانحين الخليجيين ومؤسساتهم المالية في الدول الشريكة ذات الاهتمام المشترك وأيضاً على الصعيد الدولي. يُعتبر إنشاء المحطة المركزية لتحلية المياه في غزة مثالاً بارزاً للتعاون بين الاتحاد الأوروبي وشركائه العرب.

سيكثف الاتحاد الأوروبي الحوار حول السياسة وتنسيق المانحين مع المانحين الخليجيين على المستوى متعدد الأطراف، لا سيّما خلال **حوار لجنة المساعدة الإنمائية بين الأطراف العربية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.** سيدفع الاتحاد الأوروبي نحو إصلاح هذا الحوار بغية جعله أكثر فاعلية ومواصلة نهج فريق أوروبا وتحسين مواءمة التدابير والضمانات الاجتماعية والبيئية وفاعلية المساعدات.

فضلاً عن ذلك، سيعزز الاتحاد الأوروبي من علاقاته مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الخليجية، وخاصة البنك الإسلامي للتنمية وفريق التنسيق العربي، ويتواصل حول الأولويات وعمليات البرمجة وتشجيع الشراكات مع المؤسسات المالية الأوروبية. سيستعرض الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص فرص الاستثمار ضمن سياسات الاتحاد ومبادراته، مثل استراتيجية تسريع تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري الروسي والانتقال نحو التحول الأخضر REPowerEU، والاتفاق الأخضر الأوروبي، ومبادرة البوابة العالمية.

من خلال مبادرة البوابة العالمية، يمكن للاتحاد الأوروبي والشركاء الخليجيين استعراض المبادرات المشتركة في الدول غير الأعضاء بهما من خلال مثلث التعاون والدعم المالي وبناء القدرات والمساعدة الفنية. علاوة على ذلك، توفر أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي – والتي تُعد ركيزة الاستجابة السريعة لأوروبا العالمية- فرصاً لمعالجة أولويات السياسة الخارجية المشتركة من خلال حوار السياسات.

نقاط العمل:

- تنظيم اجتماع وزاري بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، حول المساعدات الإنسانية في عام 2023.
- تعزيز التقديم الفعال للمساعدات الإنسانية القائمة على الاحتياجات والدعم الشامل للنظام الإنساني الدولي، وتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية. استكشاف أوجه التآزر في مجال العمليات اللوجستية الإنسانية وفرص التمويل الموازي للمشاريع التي تقودها الأمم المتحدة في الأزمات التي تحظى باهتمام مشترك.

[28] يُعقد الحوار القادم للجنة المساعدة الإنمائية بين الأطراف العربية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في بروكسل، لأول مرة عام 2022.

- تكثيف الحوار حول السياسة وتنسيق المانحين مع المانحين الخليجيين على المستوى متعدد الأطراف، لا سيّما خلال حوار لجنة المساعدة الإنمائية بين الأطراف العربية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
- تحديد فرص التعاون حول مبادرات البوابة العالمية وتعزيز تعاون الشركاء الخليجيين مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية بالدول الأعضاء به والقطاع الخاص؛ مما يعكس نهج فريق أوروبا.

6. شراكة من أجل الشعوب

تمثل التحولات المجتمعية والاقتصادية في منطقة الخليج فرصاً هائلة للتعاون، لا سيّما لدعم رؤى التحول الطموحة التي أعلنتها دول الخليج. تنفذ دول الخليج سياسات تنموية اجتماعية داخلية مدفوعة بالتنويع الاقتصادي والعدد المتزايد من الشباب المنخرطين "والمعولمين" بشكلٍ كبير. عادةً ما تصاحب السياسات طويلة الأجل تلك إصلاحات اجتماعية مع احتمالية أن تصبح نقطة تحول في تلك المجتمعات، وخاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة وقضايا العمل (مثل إلغاء نظام الكفالة[29] للعمال الأجانب)، فضلاً عن حرية الدين والحوار بين الأديان. وبينما تظل هناك تحديات تتعلق بحقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية وسيادة القانون، يمكن للاتحاد الأوروبي التعاون مع مجلس التعاون في مواكبة جهود الإصلاح تلك، مع مواصلة الحوارات الثنائية بشأن حقوق الإنسان مع دول مجلس التعاون وتسهيل التواصل بين الشعوب، وخاصة للشباب من أجل تعميق التفاهم المتبادل وتعزيز الثقة بين المجتمعات في كلتا المنطقتين حول أنشطة التعاون الناجح. وفي هذا الصدد، سيتشارك الاتحاد الأوروبي خبرته في تعزيز الحوار الشامل مع المجتمع المدني.

يحرص الاتحاد الأوروبي على دعم العمل الذي تقوم به دول مجلس التعاون، بما في ذلك من خلال أدوات التعاون التابعة للاتحاد، لتعزيز احترام **سيادة القانون والحكم الرشيد**، من أجل دعم الشفافية والمساءلة والثقة في المؤسسات. يمكن للاتحاد الأوروبي تعزيز وتبادل خبراته في الحوار الشامل مع مؤسسات المجتمع المدني والشركاء الاجتماعيين في سياق تنفيذ الجوانب الاجتماعية للرؤى الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي.

وعلى الأخص، يشجع الاتحاد الأوروبي بشدة دول مجلس التعاون على الوفاء بالتزاماتها الدولية تجاه حقوق الإنسان، بما في ذلك التصديق على معاهدات الأمم المتحدة ذات الصلة والدعم الفعال لعمل مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، والتعاون الكامل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فضلاً عن التصديق على اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية وتنفيذها. سيواصل الاتحاد الأوروبي الدفاع عن الحق في حرية الرأي والتعبير وتعزيزه، بما في ذلك أهمية حماية الصحفيين واستقلال وسائل الإعلام. يقف الاتحاد الأوروبي على استعداد لمشاركة أفضل الممارسات وتقديم المساعدة الفنية وعرض خبراته حسب الاقتضاء، بناءً على الحوارات القطاعية المنتظمة والمنسقة حول حقوق الإنسان بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، والتي ثبت أنها كانت وسيلة بناءة للتبادل الصريح حول حقوق الإنسان، بما في ذلك بشأن الحالات الفردية التي تبعث على القلق.

يلتزم الاتحاد الأوروبي بمبدأ تطبيق حقوق الإنسان عبر شبكة الإنترنت وخارجها. يشجع الاتحاد الأوروبي دول الخليج على تطبيق تشريعات وضمانات لحماية الأشخاص من عمليات **المراقبة وجمع البيانات** غير القانونية وغير الضرورية. لدى الاتحاد الأوروبي ضوابط على الصادرات، لا سيّما في المجالات مزدوجة الاستخدام، حيث يُحتمل أن يكون للتقنيات المدنية استخدامات عسكرية أو أمنية. تتضمن هذه القواعد أحكاماً محددة لضمان استخدام التقنيات الرقمية المتداولة بشكلٍ قانوني، مع احترام حقوق الإنسان. يقف الاتحاد الأوروبي على استعداد لمشاركة خبراته مع شركائه الخليجيين بالإضافة إلى الاشتراك

[29] نظام الكفالة الذي يمنح أصحاب العمل صلاحيات مفرطة على الموظفين الأجانب.

في التصدي للحاجة إلى تقديم وتنفيذ المعايير الدولية القانونية المتعلقة بالحقوق الرقمية على المستوى متعدد الأطراف.

كما يعتزم الاتحاد الأوروبي زيادة تواصله من أجل تعزيز **المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة**، عبر التعاون الوثيق مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص وبقية أصحاب المصلحة الرئيسيين في منطقة الخليج. على وجه الخصوص، يمكن لتحسين الشراكات في هذا المجال تعزيز حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والصحة، وضمان حصولهن على الأهلية القانونية المتساوية، وإمكانية اللجوء إلى القضاء. يُعتبر تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها في الوظائف والسياسات والحوكمة والمشاركة المدنية، ومنع ومكافحة التمييز والعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، مجالاً واعداً لمشاركة الاتحاد الأوروبي. سيواصل الاتحاد الأوروبي تشجيع توفير البيئة الآمنة التي من شأنها تمكين المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة والفتيات والمدافعين عن حقوق الإنسان وصناع السلام والصحفيات.

يمكن للتعاون والتبادل بين **الثقافات** والأديان تحسين التفاهم والثقة المشتركين، وتُعد في الوقت نفسه موجهات للتسامح والتعايش السلمي[30]. على سبيل المثال، يُعد مشروع بيت العائلة الإبراهيمية في أبوظبي مثالاً جديراً بالثناء لهذا التبادل في منطقة الخليج. كما تواصل شبكة معاهد الاتحاد الأوروبي الوطنية للثقافة، المتواجدة في المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة، تعزيز الأنشطة في مختلف المجالات، مثل الأزياء والأفلام والموسيقى والفن المعماري والتصميم والفنون البصرية. كما استثمر الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي في حماية التراث الثقافي في السنوات الأخيرة، مما يقدم فرصاً للحوار المكثف والعمل المشترك.

يمكن للاتحاد الأوروبي مواصلة دعم العلاقات عبر الإقليمية في مجالات **التعليم والتدريب** المهني وتطوير المهارات والمشاركة المدنية من خلال برنامج إيراسموس+. في الفترة من 2021-2027، سوف يقدم برنامج إيراسموس+ للمؤسسات الشريكة في الخليج في مجال التعليم العالي إمكانية تطوير المناهج مثل وحدات التدريس حول الشؤون المتعلقة بالاتحاد الأوروبي، وذلك عن طريق إجراءات برنامج جان مونيه. كما ستتمكن مؤسسات التعليم العالي في المنطقة من الانضمام إلى الاتحادات الأكاديمية مع الاتحاد الأوروبي وبقية الشركاء الدوليين، من أجل تقديم برامج درجة الماجستير المتكاملة عبر برنامج إيراسموس موندوس للماجستير المشترك. فضلاً عن ذلك، يمكن الآن للمؤسسات الشريكة في منطقة الخليج الانضمام لبرنامج الحراك الأكاديمي الدولي، الذي يسهل التبادل قصير الأجل للطلاب والموظفين الأكاديميين، ومشروع إيراسموس موندوس لدعم وتمويل تصميم التدابير، والذي يقدم فرصة التصميم المشترك لدرجة الماجستير المشركة.

في إطار العام الأوروبي للشباب 2022، تشجع بعثات الاتحاد الأوروبي في الخليج مثل فرص التنقل تلك لشباب المنطقة في مجالات التعليم العالي والبحث. يُضاف إلى ذلك أنشطة تقوم بها جمعيات طلاب وخريجي برنامج إيراسموس+، جنباً إلى جنب مع الإمكانية المتاحة لدول الخليج لتعيين جهات التنسيق الوطنية لبرنامج إيراسموس+.

بإمكان الجهود الترويجية المشتركة أيضاً تحسين التعاون بين الاتحاد الأوروبي والخليج في مجال **البحث**، عبر دعم مشاركة الباحثين من الخليج في برنامج المنح الدراسية ماري سكلودوفسكا - كوري، بما في ذلك شبكات الدكتوراه الدولية وتبادل الموظفين.

تتزايد أهمية **الحماية القنصلية** نظراً للعدد المتزايد من مواطني الاتحاد الأوروبي الذين يقيمون في الخليج أو يسافرون إليه. يمكن أن يساعد رفع مستوى التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء به والسلطات في الخليج على مواصلة العمل على الترتيبات القائمة[31]، بما في ذلك فيما يتعلق بالتأهب للأزمات القنصلية والاستجابة لها.

---

[30] ينشط مشروع تعزيز الحوار السياسي بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، أوجه التعاون والتواصل، وهو مشروع تابع للاتحاد قائم منذ ثلاث سنوات، في دعم التعاون والدبلوماسية العامة وأنشطة رفع مستوى التوعية في مجلس التعاون الخليجي.

[31] مثل الترتيبات التي جرت مع الإمارات العربية المتحدة وقطر في سياق معرض إكسبو 2020 وكأس العالم لكرة القدم 2022 وإعادة مواطني الاتحاد الأوروبي والأشخاص الذين كانوا تحت مسؤولية الاتحاد من أفغانستان.

يقيم العديد من مواطني دول مجلس التعاون أو يمتلكون عقارات في الاتحاد الأوروبي أو يدرسون في الجامعات الأوروبية. يعي الاتحاد الأوروبي الاهتمام البالغ لدول مجلس التعاون بأن تُدرج على قائمة الدول المُعفاة من **التأشيرات**[32]. كما يرى الاتحاد الأوروبي أن من مصلحته تعزيز التواصل بين الشعوب والسفر بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي. صدر إعفاء الإمارات العربية المتحدة من التأشيرة في عام 2015[33]. قدمت المفوضية إلى المجلس والبرلمان الأوروبي مقترحاً لإعفاء مواطني قطر والكويت[34]. بالنسبة لبقية دول مجلس التعاون، وبغرض تعزيز الشراكة بين المنطقتين وتحسين التبادل السياسي والاقتصادي والبحثي والتعليمي والثقافي والمجتمعي المتميز بالفعل، ستنخرط المفوضية سريعاً في المحادثات الفنية لضمان الوفاء بالمعايير ذات الصلة بغرض تحقيق إعفاء جميع دول مجلس التعاون من التأشيرات في النهاية[35]. يمثل هذا الهدف اهتماماً مشتركاً لكلٍ من مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي. في الوقت نفسه، يواصل الاتحاد الأوروبي العمل تجاه تخفيف العبء على مقدمي طلبات التأشيرات من دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال التكييف المحلي لقواعده الخاصة بالتأشيرات، وتجاه إصدار تأشيرات دخول متعددة السفرات ذات فترة صلاحية طويلة (تصل إلى خمس سنوات) بشكلٍ منهجيٍ للمسافرين الذين لا يمثلون أي خطورة محددة[36]. سيجعل مقترح رقمنة خطوات إصدار تأشيرات الشنغن من الإجراءات لا ورقية ولا تلامسية إلى حدٍ بعيدٍ، مما يوفر الكثير من الوقت والتكلفة على المتقدمين[37].

نقاط العمل:

- البدء السريع للمناقشات الفنية مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي المطالبة بالحصول على تأشيرات بشأن الإعفاء منها. تسهيل إصدار تأشيرات دخول متعددة السفرات ذات فترة صلاحية طويلة.
- تقوية التواصل حول الهجرة والحراك، وخاصة في مجالات الشباب والثقافة والرياضة للتقريب بين الشعوب وزيادة ترابط المجتمعات.
- تكثيف الحوارات حول حقوق الإنسان مع الشركاء الخليجيين ومتابعة الأنشطة وتعزيز الحوار الشامل مع المجتمع المدني. وخاصة تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- تطوير التعاون في الحوار بين الثقافات والأديان لتعزيز الأخوة الإنسانية والتسامح والتعايش السلمي.

---

[32]الملحق الثاني من اللائحة 2018/1806 (EU) للبرلمان الأوروبي والمجلس الصادرة في 14 نوفمبر 2018 التي تحدد البلدان غير الأعضاء بالاتحاد التي يجب أن يحصل مواطنوها على تأشيرات عند عبور الحدود الخارجية، والدول التي يُعفى مواطنوها من هذا المطلب، OJ L 303, 28.11.2018، ص. 39.

[33]قرار المجلس 2015/785 (EU) الصادر في 20 أبريل 2015 بشأن التوقيع، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، والتطبيق المؤقت للاتفاق بين الاتحاد الأوروبي ودولة الإمارات العربية المتحدة بشأن الإعفاء من تأشيرة الإقامة قصيرة المدة،OJ L 125/1, 21.5.2015 .

[34]اقتراح لائحة البرلمان الأوروبي والمجلس لتعديل اللائحة 2018/1806 (EU) التي تحدد البلدان غير الأعضاء بالاتحاد التي يجب أن يحصل مواطنوها على تأشيرات عند عبور الحدود الخارجية، والدول التي يُعفى مواطنوها من هذا المطلب، COM (2022) 189 final , 27 April 2022

[35]تشمل معايير الإعفاء من التأشيرة الهجرة غير النظامية، والسياسة العامة والأمن، والمزايا الاقتصادية، لا سيّما فيما يتعلق بالسياحة والتجارة الخارجية، وعلاقات الاتحاد الخارجية مع الدول غير الأعضاء ذات الصلة، مع الإشارة صراحةً إلى اعتبارات حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بالإضافة إلى الاتساق على الصعيد الإقليمي ومبدأ المعاملة بالمثل للتأشيرات (المادة 1 من اللائحة (EU) 2018/1806 أعلاه.

[36]بالتماشي مع قانون التأشيرات المعدل. اللائحة 2019/1155 (EU) الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 20 يونيو 2019 لتعديل اللائحة 810/2009 No (EC) التي تحدد القانون الجماعي بشأن التأشيرات (قانون التأشيرات)، OJ L 188, 12.7.2019، ص. 25.

[37]مقترح لائحة للبرلمان الأوروبي والمجلس لتعديل اللوائح 767/2008 No (EC) و810/2009 No (EC) و2017/2226 (EU) للبرلمان الأوروبي والمجلس، ولوائح المجلس 1683/95 No (EC) و333/2002 No (EC) و693/2003 No (EC) و No (EC) 694/2003 والاتفاقية المنفذة لاتفاق الشنغن، فيما يتعلق برقمنة إجراءات التأشيرات، COM/2022/658 final, 27 April 2022.

- تحسين التعاون بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي، بشأن الحوكمة في قضايا مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية وضمان المساءلة.
- تكثيف التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في مجالات التعليم والتدريب المهني والبحث العلمي والمشاركة المدنية من خلال برنامج إيراسموس+ وبرنامج المنح الدراسية ماري سكلودوفسكا-كوري.
- تسريع الجهود الدبلوماسية الثقافية والعامة لزيادة مستوى الوعي وإبراز الاتحاد الأوروبي بصورة أكبر داخل دول مجلس التعاون الخليجي بغرض تحسين التفاهم المتبادل.

7. شراكة مؤسسية أقوى

يخضع التعاون المنظم مع مجلس التعاون الخليجي والدول الأعضاء به لاتفاق التعاون المُبرم عام 1989، وترتيبات التعاون الثنائية بين الدائرة الأوروبية للعمل الخارجي ووزارات خارجية دول مجلس التعاون الخليجي الست. يضم هذا الإطار أشكالاً مختلفة للتشاور السياسي والقطاعي والتعاون والتبادل حول المستجدات الإقليمية على مختلف المستويات[38]. انطلقت الحوارات بشأن حقوق الإنسان مع الإمارات والبحرين وقطر والكويت والسعودية.

هناك زخم متزايد واهتمام قوي ومشترك لضمان زيادة التركيز الاستراتيجي للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، وتعزيز ترتيبات التعاون المؤسسية. سيواصل الاتحاد الأوروبي العمل على الإطار الحالي الذي يجمع بين التواصل الثنائي والشراكة الإقليمية المعززة، ووضع خطط العمل الرئيسية، حيثما أمكن. في هذا الإطار، يمكن للاتحاد الأوروبي استعراض إمكانية عقد قمة مع مجلس التعاون الخليجي.

سيزيد الاتحاد الأوروبي من إبراز وكفاءة أعماله عبر افتتاح **بعثة** في قطر عام 2022. يستكشف الاتحاد الأوروبي افتتاح بعثة في عُمان وتسمية سفير للاتحاد لدى مجلس التعاون الخليجي على غرار تمثيل مجلس التعاون الخليجي لدى الاتحاد الأوروبي.

يعتزم الاتحاد الأوروبي استعراض إمكانية التفاوض حول **اتفاقات شراكة** مع دول مجلس التعاون الخليجي، من شأنه توفير إطار أكثر متانة وشمولية للتواصل المؤسسي.

تنظيم **اجتماعات وزارية قطاعية** بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، مثل التجارة والاستثمارات، والتنويع الاقتصادي والنقل، والتحول الأخضر والرقمنة، والتي ستعمل على تحسين إطار العمل بين المنطقتين. يستكمل الشكل الجديد هذا الترتيبات الحالية، مثل: المجلس المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، والاجتماع الثلاثي بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي المنعقد على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وسيضمن تنفيذ خطة العمل المشتركة الجديدة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي التي تم تبنيها خلال الاجتماع الأخير بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي بتاريخ 21 فبراير 2022.

إقامة **حوار سياسي** سنوي بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، والذي من شأنه المساعدة في معالجة المستجدات الجيوسياسية التي تؤثر على كلتا المنطقتين، فضلاً عن جوانب التعاون السياسية والمناصرة وحل النزاعات. في هذا الإطار، يمكن أيضاً للاتحاد الأوروبي ودول الخليج تعزيز التعاون عبر المناطق، لا سيّما مع منطقة الجوار الجنوبي، والتواصل مع بقية المنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية، والاتحاد من أجل المتوسط ومنظمة التعاون الإسلامي.

---

[38] المجلس المشترك والاجتماع الوزاري بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي بالرئاسة المشتركة بين الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائب رئيس المفوضية، والرئاسة الدورية لمجلس التعاون، ومشاركة وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي؛ لجنة التعاون المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، والتي تمنح كبار المسؤولين فرصة مناقشة سُبل المضي قُدماً في التعاون القطاعي؛ الاجتماع الوزاري الثلاثي المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي لتبادل وجهات النظر حول القضايا الإقليمية؛ اجتماع المديرين الإقليميين بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي؛ الحوار حول التجارة والاستثمار بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي؛ الحوار حول الاقتصاد الكلي بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي.

بالإضافة إلى ذلك، سيواصل الاتحاد الأوروبي التعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي من خلال عقد ورش العمل وتبادل النظراء والجولات الدراسية، استناداً لخبرة الاتحاد الأوروبي المؤسسية والتنظيمية في المجالات التي تهم الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، مثل اتخاذ السياسات وتنسيقها والدبلوماسية العامة.

نقاط العمل:

- زيادة تعزيز المشاركة المؤسسية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي من خلال عقد حوار سياسي سنوي بين الاتحاد والمجلس، والمشاورات السنوية حول القضايا متعددة الأطراف والاجتماعات الوزارية القطاعية، مع البدء بالتحول الأخضر والتنسيق بشأن العمل الإنساني.
- استعراض إمكانية التفاوض على اتفاقيات شراكة ثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي الست.
- تكثيف التبادل المؤسسي والتنظيمي مع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي.
- متابعة تنفيذ الأنشطة المشتركة بشأن الصحة والتجارة والاستثمار والهجرة والتنقل والتعليم والبحث والطاقة وكفاءة الطاقة والتغير المناخي والرقمنة والتأهب للكوارث والاستجابة لها.

8. الخلاصة / سُبل المضي قُدماً

سيستخدم الاتحاد الأوروبي جميع أدواته ووسائله لضمان التنفيذ الكفء والفعال والسريع لهذه الشراكة الاستراتيجية مع منطقة الخليج. سيكون الحوار المتواصل والتطلعي بين الاتحاد الأوروبي وشركائه الخليجيين مفيداً للطرفين في جميع القضايا. سيركز الاتحاد الأوروبي على العمل الجاري بشأن التحول الأخضر والتنويع الاقتصادي والإصلاحات الاجتماعية. سيولي الاتحاد الأوروبي اهتماماً خاصاً لسيادة القانون وحقوق الإنسان ولتصميم إجراءات تركز على تمكين النساء والشباب في هذا السياق. سيعزز الاتحاد الأوروبي تعاونه مع دول الخليج، مستخدماً الأدوات المالية المناسبة كافة، لا سيّما أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي - أوروبا العالمية، وسيشارك من خلال الدبلوماسية العامة لتقوية المعرفة والتفاهم المتبادلين.

تدعو المفوضية والممثل الأعلى البرلمان الأوروبي والمجلس لتأييد النهج المنصوص عليه في البيان المشترك هذا، والعمل سوياً على تنفيذ إجراءاته ومراجعتها.